النهار ٢٢-٠٣-٢٠٢١

تعويل على المنصة الجديدة لضبط تفلّت الدولار: الحل السياسي أولاً... والباقي تفاصيل!

سلوى بعلبكي

استبشر اللبنانيون خيرا بعدما اعلنت رئاسة الجمهورية أن حاكم #مصرف لبنان #رياض سلامة ابلغها عن آلية يبدأ العمل بها مطلع هذا الاسبوع من خلال انشاء #منصة تسمح للمصارف بالتداول بالعملات مثل الصرافين الشرعيين، بما يساهم في الحد من الارتفاع الجنوني لسعر #الدولار، ومن سطوة الصرافين والسوق السوداء على اسعار الصرف.

فبعد استفحال الغلاء وترقب اللبنانيين انفلاشه بشكل مريع، وبعد التبشير اليومي برفع الدعم أو ترشيده بما سيفاقم الازمة المعيشية بشكل كبير، يعول من أبقى ذاته على خطوط الامل والتفاؤل بنجاح هذه الآلية جزئيا في كبح التفلت وعودة مصرف لبنان الى السيطرة على سوق الصرف. فهل ستنجح هذه الآلية في مبتغاها؟

منطق الامور أن لا معالجات تقنية تفيد، ولا جراحات موضعية تشفي، فالداء العضال في السياسة وفي المناكفات وفي الصراع على الدولة ووظيفتها، والأزمة بدأت سياسيا والحلول حتما لن تكون إلا في السياسة، وكل الباقي من منصات مستحدثة أو تدخل رمزي وتعويم دور المصارف ومصرف لبنان ليست اكثر من تفاصيل جزئية في الحل.

فما هي الآلية الجديدة؟

في انتظار اجتماع المجلس المركزي في مصرف لبنان اليوم من أجل اتخاذ قرار بتحديد عمل المنصة التي سيسمح للمصارف من خلالها بالتداول بالعملات بحسب السعر الذي سيحدده "المركزي"، علم أن هذه المنصة ستحظر على المصارف شراء الدولارات الورقية من السوق بواسطة الشيكات المصرفية بالدولار المحلي. أما السعر في المنصة فسيكون قريباً من السعر الحقيقي في السوق الموازية، ويمكن أن يتحرك قرب العشرة آلاف ليرة للدولار، على ان يتم تعديله بحسب العرض والطلب الحقيقيين.

المصرف المركزي سيحدد من سيفيد من هذه العمليات التي ستنحصر على الارجح بمستوردي المواد الاساسية أو الحاجات الطارئة، على أن تكون العمليات في هذا الاطار موثقة بالمستندات. أي أن الآلية الجديدة ستسحب من السوق السوداء كل الطلب المؤسساتي الذي يشكل الحجم الاكبر من الضغط على السوق. ويفترض بالمصارف أن تلزم المصدرين او المستوردين اعادة الجزء الاكبر من قيمة بضائعهم بالدولار الى لبنان أو استخدامها في عمليات شراء المواد الاولية او السلع المستوردة، علما ان اي عملية صرف ستتم عبر الاموال "الكاش" بالدولار أو الليرة، بما يعني أن كل الحسابات الموجودة أصلا في المصارف لن تفيد من هذه الآلية.

وفيما يعوّل أن تساهم هذه المنصة في تنظيم السوق الموازية والحد من المضاربات بعض الشيء، أكد الرئيس السابق للجنة الرقابة على المصارف سمير حمود لـ"النهار" ان المنصة "ليست لحل الازمة بل لتنظيم العمل بهذه السوق، فالمنصات المعتمدة في كل انحاء لعالم لا تُستعمل لحل ازمة سوق القطع وسعر الصرف. إذ عندما تواجه المصارف المركزية هكذا ازمات، تضخ الدولار في السوق لسد الفارق ما بين العرض والطلب، وتتحكم بحجم الكتلة النقدية بالعملة المحلية". وقال: "يخطىء من يعتقد ان مصرف لبنان يستطيع ان يسد العجز ما بين العرض والطلب، فالطلب كبير جدا والعرض ضئيل جدا". هل هذا يعني انه لن يُكتب النجاح للمنصة؟ يشدد حمود على أن العمل بالمنصة "يجب أن يواكبه إجراء سياسي إيجابي، وإلا فإنه لن يكون في استطاعة "المركزي" تهدئة السوق إلا لفترة محددة من خلال ضخ كميات من الدولارات... فمن دون الحل السياسي يعني أننا نستنزف احتياط مصرف لبنان".

وبرأيه "ستكون المنصة مقيدة، ولن تُستخدم إلا في تداول العملات الورقية "الكاش"، ولأغراض محددة بالاستيراد والتصدير، اي لأعمال تجارية، وستكون تحت رقابة لجنة الرقابة على المصارف التي لا تراقب مسبقا بل لاحقا... فالمنصة المقيدة والسوق المقيدة هما غذاء للسوق الموازية".

هل ستنجح هذه الآلية في كبح سعر الصرف في السوق السوداء؟

لا شك في أن قدرة مصرف لبنان على التدخل في سوق القطع باتت محدودة جداً وذلك في ضوء التراجع الملحوظ في احتياطاته الأجنبية التي قاربت ١٦ مليار دولار، وتاليا يقول رئيس قسم الأبحاث لدى اتحاد البورصات العربية الدكتور فادي قانصو لـ"النهار" إن المصرف المركزي "سيعتمد في آليته على قدرة المصارف على استرجاع مليار دولار من السيولة التي كوّنتها في حساباتها لدى المصارف المراسلة في الخارج، لتستخدم في تمويل أعمال الصيرفة، على أن يتدخل المصرف المركزي ويستخدم الدولارات المتبقية لديه لشراء الليرة اللبنانية، كلما وجد ضرورة لضبط سعر الصرف. ما يعني أن مصرف لبنان قد لا يكون قادرا على تلبية حاجة السوق التمويلية التي تقدّر بحوالى ٧ مليارات دولار سنوياً، وتاليا فإن السوق السوداء ستبقى فاعلة وناشطة لتلبية حاجة السوق بسعر صرف

سيكون حكما أعلى من سعر المنصة، ما يعني ايضا أن الناس لن يبيعوا دولاراتهم للمصارف وفق سعر المنصة، ما من شأنه أن يخفّض عرض الدولار في السوق ويرفع سعره. وفي ظل ما يحكى عن خطة لترشيد الدعم من مصرف لبنان بالتوازي مع هذه الآلية المقترحة لتخفيف الضغط على الاحتياطات الأجنبية، فإن سوق القطع قد تكون متجهة في الأشهر القليلة المقبلة نحو طلب متزايد على الدولار من تجار المواد الأساسية المدعومة. لذا، وفي ظل قدرة باتت شبه منعدمة من مصرف لبنان على التدخل في السوق، فإن السوق السوداء قد تكون هي الملاذ الأول والأخير للتجار، ومن شأن ذلك أن يرفع سعر الصرف في السوق السوداء"، يقول قانصو.

وفي حال استرجعت المصارف ما قيمته مليار دولار من حساباتها في الخارج، فإن هذا المبلغ وفق قانصو "قد يُستنزف في فترة قصيرة لا تتجاوز الأربعة أشهر، خصوصا في حال لجأ مصرف لبنان إلى ترشيد قيمة دعمه المقدر اليوم بنحو ٥٠٠ مليون دولار شهريا، إلى النصف، وهو أمر متوقع جدا. بما يعني أن ثمة علامة استفهام كبيرة حول مدى استدامة هذه الآلية وتمويلها وقدرتها على تحقيق أهدافها، وهو ما يذكرنا فعليا بآلية توفير الدولارات للصرافين (فئة أ) على سعر صرف ٣،٩٠٠ ليرة التي اعتُمدت خلال العام الماضي، والتي لم تدم طويلا كونها لم تنجح آنذاك في كبح سعر الصرف في السوق السوداء في ظل الشح في العملة الخضراء".

أمام هذا الواقع، يتوقع قانصو أن تساهم هذه الآلية "في كبح نسبي لسعر الصرف في السوق السوداء، في المدى القصير، كحل موقت لشراء بعض الوقت، ولكنها ستبقي بكل الأحوال على فارق أو هامش ما بين سعر الصرف في السوداء وسعر المنصة المعتمد، وتاليا فإن عملية اتساع أو تقليص هذا الهامش، ستكون رهن قدرة مصرف لبنان والمصارف على التدخل وتلبية حاجة السوق، ورهن حجم الطلب على الدولار خصوصا إذا ما لجأ مصرف لبنان إلى ترشيد أو رفع الدعم التدريجي على المواد الأساسية، ورهن عرض الدولار الذي لن يتعزز سوى بتشكيل حكومة توفر الاستقرار السياسي والأمني وتوحي بالثقة للمجتمع الدولي وتكون قادرة على إرساء خطة إصلاحية شاملة تستقطب المساعدات الخارجية وتستعيد ثقة المستثمرين والأهم ثقة المواطنين في لبنان".
المتخصص في الرقابة القضائية على المصرف المركزي والاجهزة التابعة له المحامي الدكتور باسكال فؤاد ضاهر يرى ان "قوننة السوق السوداء محاولة من المركزي لضبط المنصات غير الشرعية بالانطلاق من السعر المساق منها، علما أن هذا الإجراء لم يتبع في أي دولة واجهتها أزمة اقتصادية، سيما وأن هذه المنصة ستعتمد السعر الرسمي للسوق السوداء".
ويشير الى ان هذه الآلية في تحديد سعر الصرف "تقترب من بعض الأصول الإجرائية التي كانت محددة في المادة ٢٢٩ نقد وتسليف، مع اختلاف في الجهة المنوط بها اتخاذ هذا القرار، إذ إن المادة المذكورة ناطت تحديد سعر الانتقال القانوني لليرة اللبنانية بسعر قطع حقيقي أقرب ما يكون من سعر السوق الحرة، بقانون يصدر عن مجلس النواب، وإلى حين صدور هذا القانون بقرار يتخذه وزير المال".
وإذ يرى ضاهر أن هدف هذه المنصة ضبط "الكاش" أو تقليص حجم السيولة النقدية (سندا الى النصيحة الفرنسية التي أسديت له لتمكين العقوبات من سلوك مسارها المطلوب، إذ إن الاقتصاد الكاش يقلل فاعليتها)، يتوقع ان يوجه "المركزي" طلبا الى المصارف لإعادة ٣% من قيمة الأموال التي كونتها لدى المصارف المراسلة في الخارج، أي مليار دولار، لتستخدم في أعمال تمويل الصرافة.
وفي اعتقاده ان هذه الآلية ستؤدي الى تأمين عمل بديل للمصارف من خلال تحويلها إلى صيرفي، مفقدا إياها البريق الذي تألقت به طوال ٣٠ عاما.